البنك الافريقي للتصدير والاستيراد كأداة رئيسية لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية

The African Export-Import Bank as a key instrument for the implementation of the African Continental FreeTrade Agreement

بقاح مريم *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

beggah.mariem@univ-alger3.dz

بن موسى كمال

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

Benmoussakamel@live.fr

تاريخ الإستلام: 2023/08/09 تاريخ القبول: 2023/08/30 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

يتطرق هذا المقال لموضوع مساهمة بنك التصدير والاستيراد الإفريقي في تنفيذ أهداف اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية باعتباره مؤسسة لإدارة الأزمات من خلال دوره الاستراتيجي في تعزيز وتمويل التجارة بين الدول الإفريقية.

بناءا على ذلك يهدف هذا المقال إلى الكشف عن هذا الدور الاستراتيجي من خلال تبني البنك على عاتقه تمويل نمو التجارة بين الدول الإفريقية بشكل مباشر، بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية للتجارة وتطوير النظم التكنولوجية لإزاحة المعوقات أمام الدول الإفريقية في التجارة. ونستخلص في الأخير دور البنك والأثر الذي يحدثه على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال ابراز مجموعة البرامج والمرافق المبتكرة التي طورها البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وذلك من خلال رفع تمويله المخصص بشكل ملحوظ لتعزيز التجارة البينية الإفريقية ودعمه لركيزة التصنيع وتنمية الصادرات.

الكلمات المفتاحية: بنك التصدير والاستيراد الإفريقي، اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، التجارة البينية الإفريقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التكامل التجاري القاري.

تصنيفات JEL: G24،G21،F13،F14

Abstract:

This article discusses the contribution of the AFREXIMBANK to the implementation of the objectives of the African Continental Free Trade Agreement through its role in promoting and financing trade between African countries. This article aims to reveal this strategic role by adopting the bank to directly finance the growth of trade between African countries, in addition to expanding trade infrastructure and developing technological systems to remove obstacles facing African countries in trade. In the end, we draw the bank's role on the AFCFTA by highlighting the set of innovative programs and facilities developed by the AFREXIMBANK, by increasing its financing allocated to promoting intra-African trade. For the pillar of industrialization and export development.

Keywords: AFRICAN EXPORT AND IMPORT BANK, AFREXIMBANK, AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AGREEMENT, AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA,CONTINENTAL TRADE INTEGRATION

Jel Classification Codes: F13،F14 ،G21،G24.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

بالرغم من إمكانيات النمو والتنمية المهمة في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إلا أن تحقيقها يعتمد على تعبئة الموارد المالية الكافية لتخفيف معيقات إصلاح التكامل التجاري القاري، والتي من بينها البنية التحتية المادية والاقتصادية، قضايا ضعف تنوع مصادر النمو والتجارة، والبنية التحتية للمدفوعات والمقاصة والتسويات الجزئية، وحسب التقديرات الأولية المستمدة من الخطط الفردية للدول فإن متطلبات التمويل الإجمالية اللازمة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية ستكون ضخمة، نظرا لحجم الفجوات التمويلية المتعلقة بالبنية التحتية التمكينية للتجارة.

وأمام ضخامة الموارد المالية اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، برز بنك التصدير والاستيراد الإفريقي كمؤسسة مالية رائدة لدعم التكامل التجاري القاري ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

1.1. إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور بنك التصدير والاستيراد الإفريقي في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية؟ ومدى فاعليته في تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية؟

إجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيات بهذا النحو:

- للبنك الافريقي للتصدير والاستيراد دور هام جدا في تنفيذ أهداف اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال تمويل التجارة بين الدول الإفريقية وتعميق التكامل الإقليمي بسد فجوة المعلومات التجارية؛
- يهدف البنك من خلال المبادرات التي يقوم بها تنفيذا لأهدافات فاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى معالجة ضغط خطوط النقل التي تعرقل وتضاعف نفقات التجارة في القارة مما يؤثر على عملية التصنيع ومنه نمو التجارة البينية الإفريقية.

2.1. منهجية الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي لعرض المفاهيم الأساسية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والبنك الافريقي للتصدير والاستيراد، وفي الأخير دراسة تحليلية لتأثير البنك على الاتفاقية.

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ذات أهمية بالغة لإلغاء تجزئة الاقتصاد الإقليمي وتعزيز التجارة والإنتاجية بين الدول الإفريقية، كما يمكنها تعزيز الصادرات البينية الإفريقية وتحقيق مكاسب أكبر من عملية التصنيع، بالإضافة إلى زيادة كفاءة السوق وتقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. ويتوقف تحقيق هذه التطورات على مدى التغلب على العديد من المعوقات، في مقدمتها تمويل إصلاح التكامل التجاري القاري لذلك تأسس بنك التصدير والاستيراد الإفريقي لإزاحة هذه المعوقات أمام الدول الإفريقية في التجارة.

4.1. أهداف الدراسة: إن أهداف هذه الدراسة حددت كما يلي:

- عرض المعوقات وسبل تجاوزها من خلال الحلول والمبادرات المقترحة من البنك الافريقي للتصدير والاستيراد؛
- تحليل الأهداف المسطرة من طرف البنك للنهوض بالتجارة البينية بين الدول الإفريقية.

2. الإطار المفاهيمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

1.2 نظرة تقييمية للعلاقات الاقتصادية الإفريقية البينية: فيما يلي عناصر تقييمية للعلاقات الاقتصادية الإفريقيةالبينية (وصاف، 2022):

- منذ تسعينات القرن الماضي أصبح للدول الإفريقية أهمية استراتيجية متزايدة نظرا لمواردها الطبيعية الهائلة وإمكانياتها غير المستغلة بالطريقة الاقتصادية المثلى، وعليه أضحت ميدانا للتنافس بين كبريات الدول والشركات والمؤسسات الدولية نظرا لهشاشة وعدم استقرار معظم الدول الإفريقية على مدى فترات متتالية برزت حاجتها إلى تكوين تكتلات اقتصادية حيث أظهرت الإحصائيات الدولية والإقليمية الحديثة التصنيف المتدني للدول الإفريقية في مجال التبادل والتعاون البيني الاقتصادي، هذا ما يجعل تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي ـ الأفريقي ضرورة حتمية ومن بين أهم أولويات الدول الإفريقية لتحقيق أهدافها التنموية وسد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.
- أنشأت القارة الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي في الستينيات أكثر من ستة تكتلات اقتصادية إقليمية مرتبطة باتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، ورغم العدد المرتفع لهذه التكتلات، ظل أداء التجارة البينية الإفريقية ضعيفا، وعليه كان من الضروري منح تسهيلات لهذه التجارة، ليس فقط عن طريق إزالة الحواجز التجارية ولكن أيضا من خلال تطوير القدرة الإنتاجية الوطنية اللازمة للتجارة.
- تعتمد البلدان الإفريقيةعلى الواردات من خارج القارة لتحقيق أمنها الغذائي، حيث لم تتعدى الواردات البينية الإفريقية ما نسبته 12%خلال الفترة ما بين 2010 – 2019.
- ضياع فرص تحقيق التجارة البينية الإفريقية في العديد من المنتجات وعلى رأسها المنتجات الغذائية والزراعية حيث تمثل إفريقيا حوالي 27 % من الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة للإنتاج الزراعي الموسع، ومع ذلك فإن العديد من الدول الإفريقية تستورد المنتجات الغذائية والزراعية من دول خارج القارة.
- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول الإفريقية وعدم تناسبه مع احتياجاتها، حيث أن نصيب القارة من هذا الاستثمار لا يتوافق مع مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة والتي تسمح بإقامة عديد المشاريع التنموية في مختلف المجالات لاسيما في ظل تفاقم مديونية معظم الدول الإفريقية والتي تجاوزت في بعض الدول ما نسبته 100٪ من الناتج المحلي الخام، وهو ما وضع اقتصادها رهنا للخارج على حساب دعم التنمية الوطنية.

2.2 منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية Africain Continental Free Trade Area:

❖ **تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:**

تعتبر منطقة التجارة الحرة شكل من أشكال التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر بهدف تقليل الحواجز والقيود الجمركية والممارسات التجارية الأخرى على السلع والخدمات أو إزالتها بالكامل، وذلك سعيا لزيادة حجم التبادل التجاري وتسريع النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA هي اتفاقية تجارية تضم 54 دولة افريقية، تهدف في المقام الأول إلى إنشاء سوق موحدة يليها تحرير الحركة التجارية وخلق عملة إفريقية موحدة، استنادا على الرغبة المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لضمان فرص عمل وحياة أفضل لشعوب أفريقيا ولتوفير حلول مستدامة للعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها القارة، وحتى تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتصبح منطقة التجارة الحرة الإفريقية سارية يستلزم تصديق 22 دولة من الدول الأعضاء.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 21 مارس 2018، وتم التصديق عليها في 30 ماي 2019 بعد مصادقة 22 دولة إفريقية عند إطلاقها في كيغالي (رواندا) ، ثم توالت بعد ذلك مصادقة باقي الدول الإفريقية، فإلى غاية 2023/02/20 وقعت 54 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتبقى أريتيريا البلد الوحيد خارج الاتفاقية صادقت على هذه الاتفاقية 47 دولة وهي: الجزائر، أنغولا، بوركينافاسو، بورندي، كاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية الرأس الأخضر، التشاد، ساحل العاج، جيبوتي، الكونغو الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، أثيوبيا الغابون، غامبي، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مالي، ملاوي، المغرب، موريتانيا، موريسوش، ناميبي، نيجيريا، النيجر، روندا جنوب افريقيا، الصحراء الديمقراطية، سنغال، السيشل، سيراليون، الصومال، ساوكوميوبرنسيبي، اسواتيني، تنزانيا الطوغو، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا وجزر القمر، ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2021 حيث تمت الشحنات الأولى بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقيةمن غانا إلى جنوب إفريقيا.

تضم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية31 مادة و9 ملاحق، شملت أهدافا عامة وأخرى خاصة بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ، تنوعت بين مجالات التجارة في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة وفي ظل هذه الاتفاقية التزمت الدول الإفريقية ككتلة بتحرير التجارة في معظم المعاملات التجارية من خلال إلغاء 97% من التعريفات الجمركية على جميع الرسوم والمدفوعات.

تعد هذه الاتفاقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيث تربط ما يقارب 1.3 مليار نسمة عبر 55 دولة افريقية تمثل دول الاتحاد الأفريقي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود في القارة الإفريقية والسعي لتحسين مناخ الاستثمار والاستفادة المثلى من الموارد المتاح، وعليه فهي ليست مجرد اتفاقية تجارية فقط بل ينظر إليها على أنها أداة حقيقية للتنمية الإفريقية إذ تدفع القارة بشكل استراتيجي نحو إرساء أساس متين لإحداث ثورة صناعية وتجارية (Maliszewska, et al., 2020, pp. 1-3).

❖ **الأهداف العامة للاتفاقية**: إن الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةهو التنمية، مع التركيز بشكل خاص على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والملائمة القانونية لأهدافها من خلال إنشاء سوق مشتركة موحدة للسلع الأساسية لتعميق التكامل الاقتصادي في إفريقيا، وهي الأهداف المدمجة في جميع جوانب أجندة 2063 التي أعلن عنها الاتحاد الأفريقي، والتي بموجبها تعطى الأولوية للربط الاجتماعي والاقتصادي الشامل والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، وفي هذا الصدد تشير التوقعات إلى أن الاتفاقية يمكن أن تحقق ناتج محلي إجمالي قدره 3.4 تريليون دولار في المناطق المعنية.

ووفقا لتقدير حديث صادر عن البنك الدولي، فإن تنفيذ هذه الاتفاقية سيحقق العديد من المزايا للقارة الإفريقية والتي من أهمها (INTERNATIONAL ECONOMICS, 2021):

- انتشال 30 مليون شخص من الفقر المدقع و68 مليون شخص من الفقر المعتدل بحلول عام 2035؛
- ارتفاع مجموع الصادرات للدول الأعضاء بنحو 29% عن الوتيرة الحالية؛
- ارتفاع الصادرات العابرة للقارات بأكثر من 81%؛
- خلق فرص تنمية جديدة للمصنعين والعمال الأفارقة.

وتمثلت الأهداف العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فيما يلي(Maliszewska, et al., 2020, pp. 4-5):

إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات من خلال تسهيل حركة الأشخاص والسلع، من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية، وفقا لرؤية عموم افريقيا "متكاملة ومزدهرة وسلمية" على النحو المنصوص عليه في أجندة 2063.

- إنشاء سوق حرة للسلع والخدمات، من خلال جولات متتالية من المفاوضات؛
- المساهمة في حركة رأس المال والأشخاص وتسهيل الاستثمارات، من خلال الاعتماد على المبادرات والتطورات في دول التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا؛
- تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف في المستويات القارية والعالمية، وتعزيز التنمية الصناعية، من خلال التنويع وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛
- وضع الأسس لإنشاء اتحاد جمركي قاري في مرحلة لاحقة، مع إيجاد حل لتداخل الانتماء إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري؛

❖ الفرص الاقتصادية الممكنة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

يجمع الباحثون والمهتمون بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بأن لهذه الأخيرة العديد من الفرص والمزايا ونذكر من بينها:

- المساهمة في تطوير البنية التحتية لدول القارة الإفريقية، فضلا عن تحقيق التنمية الصناعية بين دولها ومنها الصناعة المنخفضة التكاليف، وهو ما سوف يضمن تنويعا أكثر للتجارة، بحيث يمكن أن تستخدم الأسواق الإقليمية كنقطة انطلاق للعديد من الصناعات داخل بلدان القارة الإفريقية(خليل، 2019).
- المساهمة في تسهيل حرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها.
- المساهمة في تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات بين دول القارة.
- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الإفريقية.
- ارتفاع متوسط النمو الاقتصادي للدول الإفريقية بشكل عام، وما يتعلق بقطاع الصناعة بشكل خاص وذلك ما يؤثر على الهيكل الاقتصادي لدول القارة من جهة، ويزيد من الرفاهية الاقتصادية عند التطبيق الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقيةمن جهة أخرى(فضل، 2022، الصفحات 74-75).
- تعزيز مكانة إفريقيا في التجارة العالمية في ظل الإصلاحات حفاف الحديثة لقواعد التجارة الدولية، وذلك بموجب اتفاقيات تفضيلية تم التفاوض عليها على المستويات الثنائية أو الإقليمية ومن بينها إفريقيا، وعليه قد يكون تعزيز التجارة الإقليمية أمرا حاسما في سبيل تطوير قوة تفاوضية كافية مقابل الشركاء التجاريين لإفريقيا(عباس، 2020، الصفحات 91-93).
- تزايد معدلات التشغيل في حالة التحرير الكامل للسلع.
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات بين بلدان القارة الإفريقية.
- ارتفاع التعداد السكاني للقارة الإفريقية، والذي سينتقل من 1,3 مليار نسمة سنة 2020 إلى 2,75 مليار نسمة في حدود سنة 2060.
- تحقيق الاندماج داخل المناطق الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء اتحاد جمركي، واتحاد اقتصادي ونقدي (برنامج ALISA الذي يربط جمارك 15 بلدا لـ CEDEAO)(عبدالكريم، 2020، الصفحات 22-23).

❖ **المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:**

رغم المزايا والفرص المختلفة التي يمكن أن تقدمها منطقة التجارة الحرة الإفريقية للبلدان الإفريقية الأعضاء، إلا أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيقها، وهو ما يتطلب العمل المستمر لإزالتها وتحقيق النتائج المنشودة من هذه الاتفاقية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهم تلك المعوقات والتحديات على النحو التالي:

- غياب بنية تحتية مواتية لتسهيل وسائل النقل بين الدول: فقد باشرت بعض الدول الإفريقية إصلاحات واضحة لتحسين البنية التحتية، ومن بين هذه الدول تنزانيا التي تعمل على بناء شبكة للطرقات بمعايير وجودة عالية تربطها بدول الجوار، وفي هذا السياق نالت الرئيسة التنزانية "سامية حسن" جائزة "بابكر إنديايي" لبناة الطرق في إفريقيا لسنة 2022 تم اختيار الرئيسة التنزانية سامية سولو حسن الفائزة في 2022 بكأس إفريقيا لبناة الطرق - باباكار نديايي، تمنح الجائزة لشخصيات بارزة في إفريقيا أثبتت التزامها بتطوير البنية التحتية للنقل في القارة، ولذا يجدر بالدول الأخرى أن تحذو حذوها(حفاف، 2020، صفحة 608.).
- ضعف قدرة المؤسسات المالية على توفير رأس المال اللازم: لا تمتلك المؤسسات المالية القدرة الكافية لتعبئة رأس المال الخاص اللازم لتمويل القطاعات الحيوية والمتعلقة بالتجارة، ولهذا كان حريا على الحكومات أن تخصص صندوقا ماليا لدعم المؤسسات المالية، والتي بدورها ستوزع هذه الموارد المالية على القطاعات الأكثر أهمية ذات الأولوية مثل الزراعة وتليها الصناعة، ذلك أن تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي أكثر أهمية من الصناعة بالنسبة لإفريقيا، فالإنسان بطبيعته لا يمكنه العمل أو التصنيع بدون أن يؤمن غذاءه بالمقام الأول(فضل، 2022، صفحة 76.).
- مخاوف الدول الأقل نموا من خسائر في العائدات الجمركية والتوزيع غير المتكافئ للتكاليف والفوائد: درءا لهذه المخاوف يجب العمل على وضع التدابير اللازمة وتحقيق المرونة في القوانين بين الدول من أجل الوصول لتوزيع عادل للتكاليف والفوائد، وصولا للأهداف طويلة الأجل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيث سيؤدي تحرير التجارة في المنطقة إلى جني الأرباح ومنه خفض تكاليف التجارة، كما سيسمح للمستهلكين بالوصول إلى مجموعة أكبر من المنتجات وبأسعار منخفضة وفرص متساوية(عباس، 2020، الصفحات 96-97.).
- محدودية أنظمة الدفع: ذلك أن معظم العملات الإفريقية غير قادرة على تسوية المدفوعات خارج حدودها الوطنية(مصطفى، 2022، صفحة 161.).

3. الإطار المفاهيمي للبنك الافريقي للتصدير والاستيراد(AFRICAN EXPORT IMPORT BANK) :

1.3. نبذة عن البنك الافريقي للتصدير والاستيراد: تم التوقيع على اتفاقية إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد من قبل الدول الأعضاء في 8 ماي 1993 بأبيدجان باعتباره منظمة دولية ذات شخصية اعتبارية كاملة بموجب قوانين الدول المشاركة، وتم اعتماد ميثاق البنك في أكتوبر 1993 بنيجيريا من قبل الحكومات الإفريقية والمستثمرين الأفارقة من القطاع الخاص والمؤسسي وكذا المؤسسات المالية والمستثمرين الخواص من غير الأفارقة، لغرض تمويل وتعزيز وتوسيع التجارة فيما بين الدول الإفريقية وخارجها، وفي أوت 1994 اختيرت القاهرة كمقر رئيسي له ليباشر أعماله في 30 سبتمبر 1994 وبموجب اتفاقية إنشاء البنك تمنح الدول المشاركة لهذا الأخير بعض الحصانات والإعفاءات والامتيازات في أراضيها لتسهيل الأعمال البنكية في تلك المناطق، يعمل Afreximbank مع وكالات ائتمان الصادرات الإفريقية وغير الإفريقية، مؤسسات تمويل التنمية، والبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف لدعم أنشطة تمويل التجارة في أفريقيا(DEVEX, 2019).

حصل البنك على عدة تصنيفات وفقا للمقاييس المتخصصة من بينها (القريعي، 2021): درجة A– في تصنيف تقرير الفساد العالمي GCR (المقياس الدولي)، درجة Baa1 في تصنيف مؤسسة موديز، درجة BBB- في مقياس فيتش للاستثمار.

2.3. تعريف البنك:

بنك التصدير والاستيراد الإفريقي أو"Afreximbank" هو مؤسسة تمويل إفريقية تجارية متعددة الأطراف مقره القاهرة بمصر، تم إنشاؤه في سنة 1993 تحت رعاية بنك التنمية الإفريقي بهدف تمويل وتعزيز التجارة داخل وخارج إفريقيا، وتتمثل رؤيته في أن يكون بنك التمويل التجاري لإفريقيا(DEVEX, 2019).

في إطار تكليفه بتمويل وتعزيز التجارة داخل إفريقيا وخارجها، يعمل البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد على نشر هياكل مبتكرة لتقديم حلول تمويلية لدعم تحول هيكل التجارة في إفريقيا وتسريع العمليات التصنيعية والتجارية داخل المنطقة، وذلك في سبيل تعزيز التوسع الاقتصادي في إفريقيا، وفي هذا السياق يحوز البنك على تاريخ حافل من التدخلات الداعمة للدول الإفريقية في أوقات الأزمات.

يعمل البنك من خلال أربعة مكاتب إقليمية وهو في صدد إنشاء المكتب الخامس والخاص بوسط إفريقيا، وهي على النحو التالي(القريعي، 2021):

- **هراري**: إدارة دول جنوب إفريقيا
- **أبيدجان**: إدارة دول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية
- **أبوجا**: إدارة دول غرب إفريقيا الناطقة بالإنجليزية
- **كمبالا**: إدارة دول شرق إفريقيا
- **ياوندي**: إدارة دول وسط إفريقيا.

3.3. رأسمال البنك:

ينقسم المساهمون في رأسمال بنك التصدير والاستيراد الإفريقي حسب طبيعتهم وجنسياتهم إلى أربع فئات نوضحها في الجدول التالي:

جدول 1:المساهمون في رأسمال بنك التصدير والاستيراد الإفريقي حسب طبيعتهم وجنسياتهم

الفئة	المساهمون	المساهمة في رأس المال (%)
الفئة "أ"	الحكومات الإفريقية، البنوك المركزية الإفريقية، بنوك التنمية الإفريقية، والمنظمات الاقتصادية الإفريقية	63.5
الفئة "ب"	المستثمرون الأفارقة من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الوطنية الإفريقية	23.67
الفئة "ج"	المؤسسات المالية الدولية، وكالات ائتمان الصادرات، وشركات القطاع الخاص غير الإفريقية	8.42
الفئة "د"	مفتوحة للاكتتاب من قبل أي مستثمر إفريقي أو غير إفريقي	4.37
المجموع		100

Source: Afreximbank-abridged-unaudited-financial-statements-for-the-first-quarter-ended-31-march-2022. Page 9, available on:www.afreximbank.com. Date of visit 31/12/2022.

وفيما يلي عرض للفئات الأربعة المكونة لرأسمال البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (AFREXIMBANK, 2019, p. 125):

- **الفئة "أ":** في 2019/10/09 وصل عدد الدول الإفريقية المنظمة للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد 40 دولة تمثلت في: جمهورية أنجولا، جمهورية بنين، جمهورية بوتسوانا، بوركينافاسو، جمهورية بوروندي، جمهورية الكاميرون جمهورية الرأس الأخضر، جمهورية زيمبابوي، جمهورية تشاد، جمهورية ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية مصر العربية، جمهورية غينيا الاستوائية، دولة إريتريا، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، جمهورية ناميبيا جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية الكونغو، جمهورية رواندا، جمهورية السنغال، جمهورية سيشل جمهورية سيراليون، جمهورية السودان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية توجو، الجمهورية التونسية، جمهورية أوغندا جمهورية زامبيا، جمهورية جامبيا، جمهورية غانا، جمهورية غينيا، جمهورية كينيا، وزراء ليسوتو، جمهورية ملاوي جمهورية مالي جمهورية موريتانيا الإسلامية، جمهورية موريشيوس، جمهورية موزمبيق، المملكة المغربية، ليصل عدد الدول المنظمة إلى 52 دولة اعتبارا من جوان 2022، وذلك بانضمام الدول التالية(AFREXIMBANK, 2022):

جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، جمهورية جيبوتي، جمهورية الجابون، جمهورية غينيا بيساو، جمهورية ليبيريا، جمهورية مدغشقر، جمهورية ساوتومي وبرنسيب، جمهورية جنوب أفريقيا، جمهورية جنوب السودان، مملكة إسواتيني سوازيلاند، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- **الفئة "ب":**

وتضم 85 مساهما من المستثمرين الأفارقة من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الوطنية الإفريقية.

- **الفئة "ج":**

ضمن هذه الفئة نجد المؤسسات المالية الدولية، وكالات ائتمان الصادرات، وشركات القطاع الخاص غير الإفريقية، والتي تضم: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA)، بنك البرازيل، مؤسسة الاستثمار في الخارج "Citibank"، بنك التصدير والاستيراد الصيني، بنك التصدير والاستيراد الهندي، KBC بنك NV، Landesbank بادن فورتمبيرغ، ميريديان BIAO، اورليانز انفست Holding Ltd، بنك HSBC، مركز التصدير الروسي "JSC" PryorCounts& Co. Inc، مؤسسة سوميتوموميتسوي المصرفية، بنك ستاندرد تشارترد.

- **الفئة "د":**

مستثمرون أفارقة أو غير أفارقة.

وبعد توضيح مختلف الفئات المكونة لرأسمال البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد والمؤسسات والهيئات التي يضمها سنعرض من خلال الجدول التالي أكبر 20 مساهما في رأسمال البنك (جريدة البورصة، 2022):

جدول 2:أحسن 20 مساهم في رأسمال البنك الافريقي للتصدير والاستيراد:

الفئة	المساهمون	البلد	حجم المساهمة	نسبة المساهمة (%)
الفئة "أ"	البنك المركزي المصري	مصر	13727	11,56
الفئة "أ"	البنك المركزي النيجيري	نيجيريا	7212	6,07
الفئة "ج"	مصرف موريشيوس	موريشيوس	6910	5,82
الفئة "ب"	البنك الأهلي المصري	مصر	6654	5,60
الفئة "أ"	بنك الاحتياطي الزيمبابوي	زيمبابوي	6805	5,73
الفئة "أ"	البنك الفيدرالي النيجيري	نيجيريا	6197	5,22
الفئة "ج"	بنك"Eximbank"الصيني	الصين	5151	4,34
الفئة "أ"	حكومة ساحل العاج	ساحل العاج	4600	3,87
الفئة "أ"	بنك التنمية الإفريقي	إقليمية	4519	3,80
الفئة "ب"	بنك القاهرة	مصر	4178	3,52
الفئة "ب"	بنك مصر	مصر	3993	3,36
الفئة "أ"	حكومة الكونغو برازفيل	الكونغو برازفيل	3058	2,57
الفئة "أ"	البنك المركزي التونسي	تونس	2500	2,10
الفئة "أ"	بنك أوغندا	أوغندا	2489	2,10
الفئة "ج"	بنك ستاندرد تشارترد	بريطانيا	2448	2,06
الفئة "ب"	مؤسسة تأمين ائتمان الصادرات	افريقيا الجنوبية	2327	1,96
الفئة "أ"	جمهورية الكاميرون	الكاميرون	2223	1,87
الفئة "ب"	صندوق تقاعد موظفي الحكومة	افريقيا الجنوبية	2216	1,87
الفئة "ج"	مركز التصدير الروسي	روسيا	1822	1,53
الفئة "ب"	بنك التصدير والاستيراد النيجيري	نيجيريا	1658	1,40
مجموع أكبر 20 مساهم			**90687**	**%76,35**

Source: Reportof the African Export Import Bank. Page 124, available on : www.afreximbank.com. Date of visit 30/12/2022.

4.3. خدمات البنك: تتمثل المهمة الرئيسية للبنك في تمويل وتعزيز التجارة داخل وخارج إفريقيا، ومن هذا المنطلق يقدم البنك مجموعة من الخدمات يمكن إجمالها في ثلاثة مجالات كالتالي(AFREXIMBANK, 2020):

- **التجارة وتمويل المشاريع:** يقدم البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد مجموعة من برامج التمويل والحلول والخدمات الاستشارية لدعم التوسع والتنويع والترويج وتطوير التجارة داخل وخارج إفريقيا وكذا مشاريع التنمية التجارية، ولمبادرات تمويل التجارة والمشاريع الخاصة التي يقدمها البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد تأثير إيجابي على التجارة والتنمية الاقتصادية للقارة الإفريقية من خلال أنشطتها المبنية على الركائز الرئيسية لخطتها الاستراتيجية الخماسية (2017-2021).
- **تنمية الصادرات:**في إطار خطته الاستراتيجية الخماسية، (الخطة الاستراتيجية الخامسة للبنك الافريقي للتصدير والاستيراد: أعلن بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (Afreximbank) عن بدء خطة استراتيجية جديدة مدتها خمس سنوات والتي ستشهد قيام مؤسسة تمويل التجارة الإفريقية القارية بصرف ما لا يقل عن 90 مليار دولار لدعم التجارة الإفريقية بين عامي 2017 و2021، المرجع: www.afreximbank.com تاريخ الزيارة 2023/01/03)

(2017-2021) وضع البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، التصنيع وتنمية الصادرات كإحدى الركائز التي يعتمد عليها تحقيق مهمته الرئيسية، ووفق هذه الخطة تتم تنمية الصادرات من خلال الآليات التالية:

- **سياسات التجارة والتصدير والتنمية الصناعية:** وتتضمن هذه السياسات تحديث أنظمة الخدمات والتجارة وكذا دعم التكامل العالمي والإقليمي إضافة إلى المفاوضات التجارية؛
- **تيسير التجارة والخدمات اللوجستية:** ويتم ذلك من خلال تعزيز الممرات التجارية وإدارة سلسلة التوريد واللوجستيات التجارية، بالإضافة إلى تحديث إدارة الحدود؛
- **الاستثمار ودعم مناخ الأعمال:** ويتحقق ذلك بدعم إصلاحات بيئة الأعمال وتعزيز الحوكمة التنظيمية وجذب الاستثمار من خلال إزالة القيود وتسهيل إجراءات الاستثمار.
- **تنمية القطاع التنافسي:** وذلك من خلال زيادة حدة المنافسة والتي تتم بتسهيل قيام الأنشطة التجارية والزراعية أنشطة التصنيع السياحة، الرعاية الصحية، التعدين، قطاع السيارات، الاقتصاد الأزرق.
- **استراتيجيات دعم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:** ويتم هذا الدعم بتقديم المساعدة للدول في سبيل تطوير الاستراتيجيات والإرشادات للاستفادة من فرص السوق.
- **برنامج تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة -دعم بناء القدرات:** ويتم في إطار العروض الاستشارية للبنك.

- **الضمانات:** يقدم البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد مجموعة متنوعة من منتجات الضمان، والمجمعة في خمسة فئات مختلفة تلبية لاحتياجات العملاء المختلفة، وتتنوع هذه المنتجات بين:

- **ضمانات قصيرة الأجل:** وتتعلق بضمان التجارة قصيرة الأجل ورأس المال العامل، ضمان تمويل سلسلة التوريد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيلات السندات للصادرات والعقود التجارية بما في ذلك عقود الهندسة والمشتريات والبناء؛
- **ضمانات متوسطة وطويلة الأجل:** وتشمل الضمانات المتعلقة بدعم الصادرات والواردات من السلع والخدمات الأساسية؛
- **ضمانات أخرى:** وهي الضمانات الفريدة من نوعها الخاصة بدعم استكمال المشاريع، وتوفير السوق للمنتجين الأفارقة لجذب تمويل متوسط إلى طويل الأجل، وضمان العبور لتخفيف الصعوبات التي تنطوي عليها حركة البضائع عبر الحدود في أفريقيا.

- **المعلومات التجارية والخدمات الاستشارية:** يعمل فريق الاستشارات وأسواق رأس المال كذراع مصرفية استثمارية للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، يعمل على تقديم خدمات متميزة تساعد العملاء في الوصول إلى الأسواق الإفريقية وتنقسم هذه الخدمات إلى:

- **الاستشارات السيادية:** وتتمثل في خدمات المساعدة في عملية بيع الأصول، إدارة الديون قصيرة وطويلة الأجل، سياسة الميزانية والخارجية إدارة الصرف...
- **الاستشارات المؤسسية:** ومن ضمنها الاستشارات المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية، عمليات الاندماج والاستحواذ، هيكلة الشراكات الاستراتيجية...
- **أسواق رأس المال:** وتشمل خدمات القروض الكبيرة وإعادة تمويل، تأمين سندات المشروع، تمويل التوسع...

- **خدمات المعلومات التجارية:** حيث يوفر البنك معلومات استراتيجية لمساعدة المستوردين والمصدرين وكذا شركات التصدير ووكالات تنمية الصادرات في اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول أو توسيع القدرات الحالية في إفريقيا، وذلك من خلال مجموعة من التجارة المتكاملة والحلول الاستخباراتية.

- **تقديم المساعدة:** بصفته البنك التجاري لأفريقيا، يشجع البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد كلا من العملاء الحاليين والمحتملين على التواصل معه لمناقشة احتياجاتهم مع خبراء تمويل التجارة والمشاريع، ومن ثم تقديم مجموعة واسعة من الحلول التي يمكن أن تساعد في توسيع أو تنويع أو تطوير تجارتهم داخل إفريقيا أو خارجها، جنبا إلى جنب مع الخدمات الاستشارية التي يقدمها.

5.3. **أهمية البنك الافريقي للتصدير والاستيراد:** إن القيمة التجارية والسلسلة التسويقية بين البلدان الإفريقية تعتبر ضعيفة للغاية، فالتجارة البينية الإفريقية تمثل 15% فقط من إجمالي التجارة في إفريقيا، مقارنة بنسبة 67 % في أوروبا، لذا فإفريقيا بحاجة إلى تحول استراتيجي مستدام نحو التصنيع، وزيادة التجارة بين البلدان الإفريقية ورفع قيمتها.

ويعتبر البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير أول مؤسسة مالية إفريقية متعددة الأطراف مهمته تمويل وتشجيع التجارة داخل إفريقيا وخارجها، حيث يلتزم بدعم وتمويل الاستثمارات الحرة وترقية التجارة القارية العابرة للحدود في إفريقيا، وذلك من خلال تمويل وتشجيع وتوسيع التجارة الإفريقية تنفيذا لاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية القارية عبر التأكيد على الحاجة إلى التحول الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية، وعليه سيقوم البنك بتمويل ودعم القطاع الخاص للمشاركة بشكل تنافسي في اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية.

وتتمحور أهمية البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في النقاط التالية:

- **تحرير المدفوعات:** سينطوي عن تحرير المدفوعات حتما تحرير التجارة البينية الإفريقية والمدفوعات العابرة للحدود والتي تمثل أحد الحواجز العديدة أمام ترقية التجارة في إفريقيا، أما باقي الحواجز فتتراوح بين التعريفات الجمركية المرتفعة، الإجراءات الحدودية المتعبة، اللوائح التجارية المتباينة والطرق المزدحمة.

وفي هذا الإطار تهدف اتفاقية التجارة التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2021، إلى تقليل بعض هذه الحواجز وإنشاء منطقة تجارة حرة قارية إفريقية، وبالموازاة مع هذه الاتفاقية سيتم وضع نظام المدفوعات والتسويات لعموم إفريقيا (PAPSS) وهو عبارة عن نظام مركزي للبنية التحتية المالية يتيح تحويل الأموال عبر الحدود في جميع أنحاء القارة الإفريقية بشكل آمن وفعال، وهو ما سيعمل على الحد من المخاطر ويساهم في تحقيق التكامل المالي بين أسواق القارة (ويليش، 2022، الصفحات 46-47).

- **منصة تمويل التنمية:** في ضوء سلسلة الأزمات الاقتصادية المتتالية وبالأخص التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، ظهرت الحاجة إلى تقديم الدعم للاقتصاديات الإفريقية لاستكمال خطط التنمية بعدما تراجعت معدلات النمو وساءت أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي متأثرة بالأزمة التي شهدتها أغلب الاقتصاديات حول العالم.

ويتقاطع هذا الوضع مع المهمة الرئيسية التي يضطلع بها البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، ألا وهي تمويل الاقتصاديات الإفريقية في أوقات الأزمات والتي لا يمكن أن تحصل الدول الإفريقية خلالها على الاستثمارات من الدول والمؤسسات الدولية.

وفي هذا الصدد، وافق مجلس إدارة البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير في 31 مارس 2022 على إطلاق "**برنامج تمويل التجارة لإفريقيا للتكيف مع الأزمة الأوكرانية**"، وهو برنامج التسهيلات الائتمانية تبلغ قيمته 4 مليارات دولار ويستهدف هذا البرنامج دعم مجموعة الأهداف التالية(البكش، 2022):

- تمويل ودعم تكاليف الاستيراد للدول الإفريقية في ظل ارتفاع تكاليف الاستيراد الناجم عن القيود المفروضة على سلاسل الإمداد.
- تمويل شراء النفط وواردات الغذاء والأسمدة وتوفير ضمانات للقروض وتمويل خدمة الدين.
- مساعدة الدول في إبرام العقود وإعادة هيكلة آليات التصدير لتحقيق أعلى فائدة من التصدير في ضوء ارتفاع أسعار التصدير.
- دعم مرفق تعزيز عائدات الصادرات الوطنية.

واستهدف البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد منذ إنشائه دعم الاقتصاديات الإفريقية في مواجهة الأزمات، من خلال توفير الدعم للبنوك الإفريقية حتى لا تتخلف عن سداد مستحقاتها، فمع ما تعرضت له الاقتصاديات الإفريقية في أعقاب جائحة كورونا أنفق البنك ما يصل إلى 7 ملايير دولار تلبية لطلبات التمويل التي نادت بها الدول الإفريقية، وفي نفس السياق أطلق البنك مرفقا لدعم الدول الإفريقية في مواجهة التقلبات الغذائية.

- **دعم البنية الأساسية:** بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في جانفي 2021 وسعيها لتعزيز التجارة وتحقيق التكامل بين مناطق القارة، برزت أهمية توفر ممرات السكك الحديدية في بلوغ أهداف هذه الاتفاقية وفي هذا الصدد تدعم الطلب على بنية تحتية أكثر شمولا للسكك الحديدية في إفريقيا. إذ تعد البنية الأساسية أحد معوقات التجارة البينية بين دول القارة، وقد أنفق البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد ما يقارب ملياري دولار على مدار الأربع سنوات الماضية لدعم مشروعات البنية الأساسية، ويدعم ذلك التمويل التعاون والمشروعات الإفريقية في البنية التحتية، كمشروعات الطاقة والكهرباء وغيرها من مشروعات البنية الأساسية.

كما أسهم البنك في تطبيق مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الرقمية الذي سمي «بوابة التجارة الإفريقية" وأطلق خلال المعرض التجاري الذي أقيم في مصر سنة 2018، للوصول إلى المعلومات في ظل التشتت وضعف التكنولوجيا الذي تعاني منه القارة، وتعد البنية الرقمية أحد عوامل دعم التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري في القارة.(منتدى الاستثمار الأفريقي، 2022)

- **دعم تحول الطاقة:** في إطار الأهمية التي يحظى بها قطاع الطاقة والتحولات الدولية التي يشهدها القطاع، أطلق البنك برنامجا تمويليا بقيمة مليار دولار لدعم صناعة السيارات في إفريقيا خلال الخمس سنوات المقبلة ضمن آلية اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، دعما، حيث يقوم البنك بتوفير التمويل اللازم لدعم صناعة السيارات في القارة .

ومع تصاعد قضايا الطاقة والتغير المناخي على الأجندة الدولية، وتصاعد مطالب الدول الإفريقية بالتحول التدريجي والعادل نحو الطاقة المتجددة، سيكون للبنك دور فعال فيما يتعلق بدعم سياسات الطاقة في القارة(البكش، 2022).

4. دور البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لتعزيز التجارة البنية الإفريقية:

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى المبادرات الرئيسية للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، والمصممة لدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي تركز على خمسة برامج ومرافق رئيسية ذات إمكانات واسعة لترقية التجارة عبر الحدود وتعميق التكامل الإقليمي، وذلك من خلال التمويل المباشر للتجارة بين الدول الإفريقية.

إن تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية هو الدافع وراء الخطة الاستراتيجية الخماسية للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد وذلك من أجل معالجة فجوة التمويل في المشهد التجاري بين الدول الإفريقية، حيث قام البنكب توسع تدخلاته وضخ المزيد من الموارد المالية نحو التجارة داخل إفريقيا وتكثيف خدماته المصرفية.

كما أنشأ قسما خاصا تحت تسمية مبادرة التجارة بين البلدان الإفريقية(IATI) لدعم التبادل بين الأقاليم، ونتيجة لذلك زاد تمويل البنك للتجارة البينية الإفريقية بشكل كبير خلال الأربعة سنوات والنصف الماضية ليصل إلى 20 مليار دولار أمريكي على أساس متجدد، وهو مرشح للارتفاع خلال الخمسة سنوات المقبلة، حيث يسعى إلى سد فجوة تمويل التجارة السنوية في إفريقيا والتي قدرتها غرفة التجارة الدولية بقيمة 110 إلى 120 مليار دولار أمريكي.

كما تدعم الموارد المالية التي يقدمها البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإفريقية والتي من المتوقع أن تلعب دورا رئيسيا في تنويع مصادر النمو وتوسيع التجارة البينية الإفريقية، ومن خلال الجدول الموالي سنقدم ملخصا للمبادرات الرئيسية التي قام بها البنك تنفيذا لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

جدول 3: المبادرات الرئيسية للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد تنفيذا لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها المحتمل

المبادرة الاستراتيجية	الدعم المباشر المقدم من للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد	الأهداف والتأثير المتوقع
نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا.	يدعم البنك تسوية المدفوعات عبر الحدود من خلال تسهيلات قدرت قيمتها بثلاثة ملايير دولار أمريكي.	تسهيل المدفوعات للتجارة عبر الحدود بالعملات الإفريقية، ومنه تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية بشكل كبير وتخفيض تكاليف التجارة بين الدول الإفريقية.
النظام الإفريقي التعاوني لضمان العبور.	يدعم هذا المخطط من قبل البنك والذي تبلغ قيمته مليار دولار أمريكي.	يوفر المخطط ضمان عبور واحد قائم على التكنولوجيا من شأنه أن يسهل حركة البضائع عبر حدود متعددة، ويقلل بشكل كبير من تكاليف سندات العبور وكذا الوقت المستغرق في عمليات التصدير والاستيراد، ومنه تعزيز القدرة التنافسية للصادرات بين الدول الإفريقية.
مرفق تسوية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	التزم البنك بتقديم مبلغ أولي قدره مليار دولار أمريكي للصندوق وسيعمل على إشراك شركاء التنمية لجمع الأموال لتصل إلى 8 مليارات دولار أمريكي.	للتعويض والتعامل مع العواقب السلبية المحتملة للخسائر المالية التي قد تنتج عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.وسيمكن الدول الإفريقية وقطاعاتها الخاصة من إجراء تعديلات مرنة على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
منصة مستودع العناية الواجبة للعملاء وتسمى أيضا منصة(MANSA)	تم تطويره وتمويله بالكامل من قبل البنك.	ستعمل المنصة المركزية على تخفيض تكاليف إجراء فحوصات" اعرف عميلك "للمؤسسات الإفريقية لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

بوابة المعلومات التجارية (TIP) وبوابة تنظيم التجارة(TRP)	تطويره ورعايته بالكامل من قبلالبنك	سيحسن TIP وTRP جودة المعلومات وتوافرها، وتحديدا الوصول إلى لوائح التجارة والاستثمار الخاصة بكل بلد في نظام منسق، لتعزيز الكفاءة وخفض تكاليف التجارة داخل القارة.
مركز ضمان الجودة الإفريقي (AQAC)	تم تطويره ورعايته بالكامل من قبل البنك	ستقدم AQAC الاختبارات والشهادات والتفتيش لضمان تصنيع المنتجات الإفريقية وفقا للمعايير الدولية.
صندوق تنمية الصادرات في إفريقيا	استثمرالبنكما يقرب من 400 مليون دولار أمريكي من حجم الصندوق الأولي البالغ 1 مليار دولار أمريكي.	ومن المتوقع أن يتصدى الصندوق للفجوة في الأسهم والتمويل طويل الأجل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا لتسريع عملية التحول الهيكلي وتنويع الصادرات.
معرض التجارة الإفريقية البينيةLATF	ممول بالكامل من قبل البنك وبرعاية مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	ينشئ منصة مادية واحدة للمؤسسات والدول الإفريقية لعرض سلعها، وإقامة علاقات تجارية وتطويرها مع الكيانات الإفريقية الأخرى، والعثور على مستثمرين محتملين.
تمويل التجارة بين الدول الإفريقية	سيقدم البنك تمويلا مباشرا بقيمة 40مليار دولار أمريكي للتجارة بين الدول الإفريقية.	صرف البنك ما قدره 20مليار دولار أمريكي خلال الأربعة سنوات والنصف الماضية، ليرتفع تمويله للتجارة بين الدول الإفريقية إلى 40مليار دولار أمريكي بهدف زيادة تسريع نمو التجارة بين الدول الإفريقية.
مرفق دعم السيارات الإفريقي	خصص البنك مبلغ مليار دولار أمريكي لبعث صناعة السيارات في إفريقيا	تهدف إلى جذب الشراكات والتمويل المباشر لدعم تحقيق استراتيجية السيارات وتوسيع سلاسل القيمة الإقليمية التي تقودها الصناعة، حفاظا على نمو مساهمة إفريقيا في الإنتاج العالمي للسيارات.

Source :https://www.econstor.eu/bitstream/10419/267549/1/125966586.pdf, consulté le 24/01/2023

سنتناول فيما يلي شرح لبعض المبادرات(Oramah, 2021, pp. 29-30):

1.1. System نظام المدفوعات والتسويات لكامل إفريقيا:

من أجل تقديم نظرة شاملة لنظام المدفوعات والتسوية لكامل إفريقيا، سنعرض أهم ما يتعلق بجوانب ومضمون هذا النظام في النقاط التالية(ويليش، 2022):

-هو مشروع تابع لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد والمتخصص في تمويل التجارة، يهدف هذا النظام إلى ربط البنوك المركزية الإفريقية والبنوك التجارية وشركات التكنولوجيا المالية بشبكة تتيح إجراء معاملات سريعة وغير مكلفة بأي من العملات 42 المتعامل بها في القارة الإفريقية.

- يعمل النظام بالتعاون مع البنوك المركزية الإفريقية لتوفير خدمة الدفع والتسوية وتمكين البنوك التجارية ومقدمي خدمات الدفع في جميع أنحاء القارة الإفريقية من الحصول على هذه الخدمة عبر الانضمام إلى النظام كمؤسسات مالية مشاركة.

- تم إطلاق النظام من طرف البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد والاتحاد الإفريقي، في القمة الاستثنائية الثانية عشرة للاتحاد الإفريقي المنعقدة في 7 جويلية 2019 بنيامي في جمهورية النيجر، حيث اعتمد كأداة رئيسية لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، وفي دورته الاستثنائية الثالثة عشرة المنعقدة في 5 ديسمبر 2020 أعاد مؤتمر الاتحاد

الإفريقي توجيه وتكليف كلا من البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بإنجاز كافة الأعمال المطلوبة لإطلاق نظام الدفع والتسوية الإفريقي، وجاءت الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الإفريقي بطلب توسيع عمليات نظام الدفع والتسوية الإفريقي ليشمل كافة أنحاء القارة الأفريقي، حيث من المرتقب أن يؤدي التنفيذ الكامل للنظام إلى توفير أكثر من 5 مليارات دولار سنويا من تكاليف معاملات الدفع بالقارة.

- تم الإعلان عن الانطلاق الرسمي لنظام الدفع والتسوية لكامل إفريقيا من طرف البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد وأمانة منطقة التجارة الحرة الإفريقية، في يوم 13 جانفي 2022 من العاصمة الغانية أكرا ويعد النظام بمثابة طفرة بالبنية التحتية المالية تسمح بالتنفيذ الفوري للمعاملات المالية بين الأسواق الإفريقية ليمثل انطلاقة تاريخية للتجارة في إفريقيا.
- يهدف نظام المدفوعات والتسويات لكامل إفريقيا إلى حل هذه المشكلات من خلال تسوية المعاملات بالعملات الإفريقية المحلية، دونما الحاجة إلى تحويلها إلى الدولار أو اليورو قبل مبادلتها بعملة إفريقية أخرى وبذلك سوف يقضي النظام على جهات الوساطة الخارجية المكلفة، كما سيمكن من إتمام المعاملات في أقل من دقيقتين بتكلفة منخفضة وإن كانت غير محددة.
- اعتبارا من جوان 2022، ضمت شبكة نظام المدفوعات والتسويات لكامل إفريقيا 8 بنوك مركزية و28 بنكا تجاريا وستة مفاتيح، ليشمل قبل نهاية سنة 2023 جميع المناطق الخمسة في إفريقيا، كما ألزمت جميع البنوك المركزية بالتسجيل بحلول نهاية سنة 2024 والبنوك التجارية بحلول نهاية سنة2025.

2.4. الخطة التعاونية الإفريقية لضمان العبور:

هي عبارة عن مخطط عبور لتسهيل حركة البضائع داخل وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، باستخدام سندات عبور واحدة مدعومة بالتكنولوجيا، ويشمل المخطط العديد من التدخلات الحاسمة نذكر على سبيل المثال الإصدار المباشر للضمانات لكبار العملاء، ضمانات عبور الطرف المقابل للمؤسسات المحلية، إتمام إجراءات العبور، تتبع الشحنات الترابط بين أنظمة الجمارك وغيرها....

كما يهدف التمويل المقدم من البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد الرامي إلى دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إلى معالجة احتكاكات النقل التي تعرقل وتضاعف نفقات التجارة في القارة أيضا، إذ يبلغ متوسط تكلفة الشحن 11,4% من قيمة الواردات في إفريقيا مقابل 6.8% في الدول النامية، حيث تؤثر التكاليف على عملية التصنيع ومنه على نمو التجارة البينية الأفريقية.

3.4. مرفق التكيف لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

هي المبادرة الرئيسية الرابعة التي ستعزز تبني منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال توفير حوافز مالية قصيرة الأجل للحكومات ومشغلي القطاع الخاص، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن تحرير التعريفات المرتبط باتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإيرادات المالية بحوالي 12.2 مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء المنطقة، ومن شأن تسهيل التسوية البالغ قيمته 8 مليارات دولار أمريكي والذي يرتبه البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بالتعاون مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومفوضية الاتحاد الإفريقي، أن يساهم في تهدئة هذه المخاوف ويعزز التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة من خلال تمكين الدول من التكيف بطريقة منظمة مع الخسائر المفاجئة في عائدات الرسوم الجمركية.

4.4. المعرض التجاري الأفريقي (IATF):

جاءت هذه المبادرة لتعزيز التجارة بين الدول الإفريقية وتعميق التكامل الإقليمي لسد فجوة المعلومات التجارية، وقد أقام البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الإفريقي أول معرض تجاري في إفريقيا في سنة 2018 بالقاهرة، وكان هذا المعرض بمثابة فرصة للمصنعين والبنوك الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية والشركاء لتبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والسوق، وستواصل المعارض المستقبلية تعزيز ميزانياتها العمومية للحفاظ على مسار نموها، فمن المقرر عقد معرض كل سنتين، حيث كان من المقرر إقامة ثاني معرض في نوفمبر 2021 بديربان في جنوب إفريقيا -تم تأجيله بسبب تفشي Covid-19 -.

5.4. مرفق دعم السيارات الأفريقي:

جاءت هذه المبادرة لدعم تنفيذ استراتيجية السيارات وسلاسل القيمة الإقليمية التي تقودها الصناعة، حيث تمثل صناعة السيارات الفرصة لتعزيز الإنتاج الصناعي وتعميق عملية التكامل الاقتصادي من خلال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية النابضة بالحياة في قارة تمتلك جميع المواد الخام اللازمة لتصنيع وتشغيل السيارات، وبالإضافة إلى التخفيف من استنزاف العملات الأجنبية الذي يرجع بشكل رئيسي إلى الإفراط في استيراد السيارات،

هذا علاوة على أن تطوير صناعة السيارات سيحفز التصنيع ويدعم التوسع في القطاعات والصناعات الاستراتيجية الأخرى المرتبطة بها كصناعة الحديد والصلب، المطاط، الألمنيوم، البلاستيك، الزجاج، السجاد، المنسوجات، رقائق الكمبيوتر والالكترونيات وغيرها.

5. خاتمة:

تعتبر المكاسب المتوقعة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من حيث التحول الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية وتنويع الصادرات كبيرة، إلا أن تحقيقها يستلزم التغلب على العديد من المعوقات، ومن أهمها تلك المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم، فهو يمثل مفتاح التغلب على معظم المعوقات الأخرى بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية في منطقة تتسع فيها حجم الفجوة التمويلية بسبب العجز المزمن الذي تعانيه في جميع المجالات.

وفي هذا الصدد جاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد لسد هذه الفجوة، إذ يركز هذا الأخير على التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة الإفريقية إلى مستوى هذه التحديات الإنمائية التاريخية والفرص التي أوجدها إصلاح التكامل التجاري القاري.

ومن خلال هذا المقال قمنا بمعالجة إشكالية "ما هو دور بنك التصدير والاستيراد الإفريقي في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية؟ ومدى فاعليته في تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية؟"، من خلال ثلاثة محاور تطرقنا من خلالها إلمجموعة البرامج والمرافق المبتكرة التي طورها البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وذلك من خلال رفع تمويله المخصص بشكل ملحوظ لتعزيز التجارة البينية الإفريقية، ودعمه لركيزة التصنيع وتنمية الصادرات في استراتيجيته الخماسية (2017-2021) التي جاءت لمعالجة معوقات جانب العرض وتوسيع إنتاج السلع المصنعة التي تهيمن على التجارة البينية، علاوة على ذلك، عزز البنك من برنامجه لتسهيل التجارة وطور نظاما للمدفوعات والتسويات المتكاملة لتخفيف قيود السيولة وتخفيف تكاليف المعاملات لتسهيل التجارة عبر الحدود تنفيذا لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ومن خلال استراتيجيته وخدماته المقدمة، أصبح البنك في جوهره بنك التكامل الإقليمي الأول في إفريقيا، ومع ذلك لا تزال متطلبات التمويل لتنفيذ ناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عالية.

وعليه سيكون الدعم الواسع النطاق والالتزام من جميع أصحاب المصلحة المعنيين أمرا بالغ الأهمية.

في هذا الصدد، يمكن أن يساعد الدعم الذي يقدمه البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في الاستفادة من المزيد من الموارد المالية من أجل إصلاح التكامل التجاري القاري، والذي لديه القدرة على تسريع وتنويع مصادر النمو وتعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية بشكل كبير، فمن خلال العمل سويا يمكن للبنك وقادة الأعمال وصانعي السياسات الأفارقة إحداث تغيير دائم وتحويلي في منطقة تمتلك إمكانات غير محدودة.

6. قائمة المراجع:

1. محمد زكريا فضل، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الفرص والتحديات، مجلة المنتدى الإسلامي، المجلد 16، العدد 46، 2020 الصفحات62-79.
2. جهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة الإفريقية بين الفرص والتحديات، مجلة آفاق أفريقية، العدد 49، 2020، الصفحات83-100.
3. هشام عبد الكريم، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة أفريقية جيدة، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 05، 2020، الصفحات 17-27.
4. وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، 2020، الصفحات 600-610.
5. سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، 2022، الصفحات 153-166.
6. كريس ويليش، تحرير النقد الأجنبي في افريقيا، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 03، العدد 59، 2022، الصفحات46 47.
7. جريدة البورصة(2022)، أفريكسمبنك: نتطلع لتغطية القارة الإفريقية بضم ليبيا والجزائر والصومال خلال العام الجاري https://www.alborsanews.com/2022/04/02/1526602(consulté le 27/12/2022).
8. وصاف السعيدي(2022)،منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. الفرص والتحديات، https://trendsresearch.org/ar/insight/africa-trade (consulté le 29/12/2022).
9. شيماء البكش(2022)،"أفريكسيم" منصة لدعم قضايا تمويل التنمية الإفريقية، https://marsad.ecss.com.eg/70835/. (Consulté le 27/12/2022).
10. بنك التنمية الإفريقي(2022)،منتدى الاستثمار الأفريقي، توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية زخما جديدا لشبكات أكثر عمقا للسكك الحديدي،https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/55937(Consulté le 27/12/2022).
11. أمينة القريعي(2021)،البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد "أفريكسيمبانك" يدعم تبادل المعرفة والابتكار من خلال دعم مركز الأقصر التابع للحكومة وبرنامج الأغذية العالمي
12. https://ar.wfp.org/news/afreximbank-support-to-luxor-center-in-egypt-to-accelerate-community-development-programmes ، (Consulté le 29/12/2022)
13. عمر خليل(2019)، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية: خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، http://www.acrseg.org/41269، (Consulté le 27/12/2022).
14. African Export Import Bank(2020), Our Key Services, www.afreximbank.com/products-services/our-key-services.(Consulté le 31/12/2022)
15. Devex (2019) (a social enterprise and media platform for the global development community), African Export–Import Bank, www.devex.com/organizations/african-export-import-bank-afreximbank-45335.(Consulté le 27/12/2022)
16. INTERNATIONAL ECONOMICS(2021), Guide to Exporting to African Continental Free Trade Area,
17. https://www.undp.org/botswana/publications/guide-exporting-african-cont...,(Consulté le 13/01/2023)

18. OramahBenedict Okey(2021), Afreximbank in the Era of the AfCFTA, https://www.econstor.eu/bitstream/10419/267549/1/125966586.pdf, (Consulté le 24/01/2023)
19. Maliszewska, Maryla; Michele Ruta; Guillermo Arenas; Paul Brenton; Cesar Calderon; Roberto Echandi; Israel Osorio Rodarte; Dominique van der Mensbrugghe; Maria FilipaSeara e Pereira; YuliaVnukova, The African ContinentalFree Trade Area,date of registration of this document is 27/07/2020, Available on https://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/the-african-contin...,(Consulté le 13/01/2023)
20. African Export Import Bank, The report of African Export Import Bank, date of registration of this document is 31/12/2018, Available onhttps://media.afreximbank.com/afrexim/Afreximbank-Registration-Document.pdf,(Consulté le 13/01/2023)
21. Reportof the African Export Import Bank, The date of This Registration Document 09/10/2019، P 124, Available onwww.afreximbank.com, (Consulté le 30/12/2022)
22. Afreximbank-abridged-unaudited-financial-statements-for-the-first-quarter the date of This Registration Document 31/03/2022, P 09,www.afreximbank.com,(Consulté le 31/12/2022).